# الأزمات والتحديات المؤثـرة فــي الســياسة الدّاخليــة الليبيــة

كمال مفتاح عليّ الفنيك ـ قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد العجيلات ـ جامعة الزاوية

## المقدمـــــــــة :

**لقد تأثر** المجتمع الليبـــي على نحو عميق بسياسات الحكم المطلق والتي مورست من قبل النظام السابق لأكثر من أربعين عاما، وكان للقبائل والمناطق الليبية الدور الأساسي في إسقاطه ، وسرعان ما تحولت الثورة الليبية إلى ثورة مسلحة أدّت إلى تدخل عسكري مباشر لقوى أجنبية، واجه فيها الليبيون بعضهم بعضًا، وأصبحت البلاد منقسمة بين غالب ومغلوب، وسرعان ما طفت إلى السطح النزاعات بين القبائل، ومن ثم ازدادت المخاطر المحفوفة بإعادة بناء النظام السياسي (1)، وتردي وهشاشة الوضع الأمني بسبب غياب المؤسسة العسكرية، والهجرة غير الشرعية، وتذبذب الاقتصاد، كل هذه المؤشرات تُبين صعوبة الوضع في ليبيا وصعوبة بناء دولة متكاملة ، والمشكلة الأخطر في ليبيا هي تزعزع الحالة الأمنية منذ عام 2011، أدت إلى فشل الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة.

## مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول الآتي:

ـ ما الدور الذي يلعبه الفرقاء السياسيين لحل الازمة في ليبيا؟

ـ ما هي أبرز التحديات التي لها فاعلية أكبر بعد اندلاع الازمة؟

## أهــداف البحث:

تكمن أهـداف الدراسة في التعرف على أهــم المعوقات والتجاذبات السياسية العالقة بين أطراف الازمة وكذلك على أهم التحديات التي من شأنها أن تؤدي إلى حلول تجاه الازمة الداخلية في ليبيا.

## أهمية البحث:

ـ كشفت الأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية عن خطورة استحواذ السلطة من

قبل الأجهزة غير الرسمية في بعض الدول العربية .

ـ توضيح الدور البارز في التفاعلات بين القادة السياسيين الليبيين ، والسعي لإيجاد أفضل الحلول تجاه الأزمة في ليبيا.

ومن خلال هذه الأهمية سوف أتطرق في دراستي هذه إلى محورين أساسين هما :

المحور الأول: تحول ليبيا إلى ساحة للصراعات المحلية ، والمحور الثاني : التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا بعد اندلاع الأزمـــة

## المحـــــور الأول ـ تحوّل ليبيا إلى ساحة للصراعات المحلية :

في بداية الأزمـــة الليبية، تبنّت الدّول الأوروبية القضية الليبية بشكل فـــردي ، وكل دولة باتت تبحث عن مصالحها الخاصة، وكانت متباينة ومتفاوتة، ومع دخول موسكو مشـــهد النزاع، وتعهد تركيا بإرسال قواتها إلى طرابلس، أصبحت أوروبا غير قادرة على تجاهل الأمر(2) ، فتحولت ليبيا إلى ساحة صراع ، فوفق هذا المحور يقودنا ذلك تقسيمه إلى عاملين هما:

أولاً ــ هشاشة الوضع الداخلي ، وثانياً : أثر القبيلة والمجموعات المسلحة في تفكيك مضلة الدولة الليبية

**أولاً ـ هشـــاشة الوضع الداخلي :** تختلف فئة الهشاشة في البلدان حسب الاقتصاد الذي تعيش فيه، فضلا عن شدة مشاكلها الاجتماعية والسياسية، في البلدان التي تعاني من الهشاشة مثل الأمن والحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية والمياه والطاقة وغيرها ، وتعتبر هياكل وقدرات مؤسسات الدولة عاملان رئيسيان في البلدان الهشة والتي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، وأن إعادة بناء قدرات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات إدارة عمومية تتسم بالمصداقية والشفافية والتشاركية والفعالية في المناطق الهشة التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع هما عنصران رئيسيان لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، ويعد وجود بنية تحتية قوية للحكومة والتي تستند إلى فصل واضح المعالم للسلطات الأفقية والرأسية، بأنه أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق الوعود السياسية وتوفير المنافع العمومية الضرورية مثل الرعاية الصحية ، والتعليم ، والبنية التحتية (3) .

**ـ أرث الحقبة السياسية والوضع في ليبيا قبل 2011:** إن الخلافات والانقسامات السياسية في ليبيا هي في المقام الأول انعكاس لانقسامات أيديولوجية وجهوية وقبلية

وعرقية، تصاعدت بدرجة كبيرة في مرحلة ما بعد 2011م ، وذلك لسد الفراغ الذي نجم عن انهيار القبضة الأمنية للنظام السابق ، وقد أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تُعلى مصالح قبائلها ومناطقها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب، حيث تواجه الحكومات الليبية المؤقتة، تحديات عديدة في التغلب على إرث يتمثل في أكثر من أربعة عقود من الانتهاكات لحقوق الإنسان وتدهور الإطار التشريعي والمؤسسات القضائية والوطنية(4)،ووفق المعطيات هناك إرث مزدوج يثقل كاهل السلطات الليبية الجديدة:

ـ الإرث الأول : شكل النظام السابق يرتكز على رأس النظام وعائلته، وقد فشل في تطوير مؤسسات وطنيـــة حقيقية، وتعمد إبقاء الجيش الوطني ضعيفا لمنــع ظهور منافسين محتملين يمكن أن يتحدّوا سلطته، فقد بدأ واضحا أن ليبيا لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة، ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد.(5)

ـ الإرث الثاني نشأ من الطريقة التي تم بها الوصول إلى السلطة بعد 2011م ، والتي تمثلت بالتحرير التدريجي لأجزاء مختلفة من البلاد، لقد تطوع عدد كبير من القوات والقوى المحلية والقبلية للمشاركة في هذه المعركة، وبعد 2011م بات بوسع الجميع أن يعتبروا أنفسهم مساهمين في التحرر الوطني.(6)

ومن أبرز ما أفرزته ثورات الربيع العربي تراجع قـــوّة الدولة في المنطقة، وظهور إمكانات لتحولها من حالة الرخاوة إلى الفشل، فلم تعد قادرة على أداء الوظائف المنوطة بها، خاصة الأمنية والتنموية، مما أفقدها الشرعية، وبالتالـــي ضعفت قدرتها في الســـيطرة على مجريات التفاعلات الداخلية، وترشـــيدها بما يتناسب مع مصالحها المستقرة في دوائرها الخارجية، حتى أنها مهدّدة في بعض الحالات باحتمالات التفكك، كما حدث مع الإعـــلان عن برقة إقليما فيدراليا.

**طبيعة البيئـــة الإقليميـــة المحيطـــة :** فكلما كانت تلك البيئة ذات طابع تشابكي معقد أضحى تأثير التغيرات الداخلية أكثر عمقا، وهنا يمكن القول أن اكتساب الحالة الليبية لسمات المجتمعات الافريقية المفعمة بالصراعات، بجانب العربية، يضعها في وضع أكثر سيولة لجهة " أقلمة المشـــكلات الداخلية"، فالحدود الجنوبية مع الدّول الأفريقية

خاصة (النيـــجر، وتشاد ) تشهد امتدادات قبلية على جانبي الحدود، بما ييسر من تدفقات السلاح، والتآزر بين المجموعات الإثنية والعرقية (7) .

**تأثير العامل الدولـــي :** حيث يلعب دورًا في زيادة تأثير الداخل في دول الجوار الإقليمي التي تصبح مترقبة لتبعيات ذلك، فعلى سبيل المثال، التدخل العسكري للناتو في ليبيا لم يفـرز فحسب قضية انتشار الأسلحة، وإنما خلق قلقا لدى دول الجوار من احتمال تكرار مثل هذه التجربة مع تلك الدول، فضلا عن طبيعة المصالح العسكرية والسياسية التي تنشأ إثر هذا التدخل الدولي، وتمثل ضغطا على دول الجوار، وتنتقل إلى ليبيا وغيرها من دول شمال افريقيا ومن ثم وفي ظل تعارض القيم بين الجانبين وهو ما يمثل ضغوطا على فرص المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين يجعل لديهم قبول بأي وظائف العمل في الدول المضيفة، ويعاني هؤلاء المهاجرون صعوبة الاندماج في المجتمعات.(8)

**التّداعيات على دول الجـــوار:** لا شك أن تهريب الأسلحة الذي بات تجارة رائجة في ليبيا طـال دول الجوار العربي والإفريقي، وبدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الأنظمة، فالسلطات المصرية ألقت القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود مع ليبيا، بما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في مصر، الأمر ذاته لا يختلف في النيجر أو الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل لأكثر من ألف كيلو، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها أمنيا، كما أن تجارة السلاح امتدت لمنطقة الساحل والصحراء، خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر، وموريتانيا والجزائر، بالإضافة إلى حركة العدل والمساواة التي تم تداول تقارير حول حصولها على سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية، عــلاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر وتشاد (9)، فالثورة الليبية أفرزت ضعف الدولة، وغيابا لمؤسسات الأمن، وتوافرا للسلاح وتدخلا دوليا، مما يشكل مفردات خصبة لتنامي قوة الجماعات المسلحة ، كما حدث في العراق واليمن.

ويمكن القول أن الأوضاع الداخلية في ليبيا أثرت في التحالفات التي كانت قائمة قبل الثورة، فبالنسبة للدائرة الأفريقية، شهدت العلاقات مع دولها توترا على خلفية تأخر الدول الإفريقية في الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي، خاصة مع وجود شبكة

مصالح واسعة للنظام السابق في القارة، سواء استثمارات أو دعم نفطي، أو حتى دعم مباشر لرؤساء أفارقة.

**الوضـــع الداخلـــي الليبـــي وأثره علـــى تونس :** لقد تأثرت دولة تونس تأثيرا ملموسا بالوضع الداخلي الليبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وواجهت تحديات كثيرة في عدة مجالات، تعتمد تونس على المعابر الحدودية مع ليبيا في نقل البضائع والتجارة والموارد الاقتصادية والسياحة وغيرها من الأمور التي تربط البلدين بروابط اجتماعية واقتصادية، وبعد 2011م ، برزت شبكات تهريب جديدة من الجانبين التونسي والليبي، وازدياد حالات اللجوء من النازحين بأعداد كبيرة وأصبحت المعابر تحت سيطرة مليشيات من الجانب الليبي وتسيطر على خطوط التهريب وابتزاز المواطنين (10) .

**الوضع الداخلـــي الليبي وأثره على مصـــــر:** لم تسلم مصر من الوضع الليبي الداخلي ، فهي – أيضا- عانت من مشكلة أمن الحدود، وتهريب السلاح وتسهيل دخول المخدرات والهجرة غير الشرعية، تشكل خطرا كبيرا على أمن ليبيا بالدرجة الأولى، وأمن مصر القومي (11) .

**أثر الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب وتداعياتها في زيادة هشاشة الوضع الداخلي الليبي :** أثرت الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على المجتمع الليبي، بعد 2011م حيث إنه أحدثت حالة من عدم الاستقرار، لذلك عانت ليبيا ولا تزال تعاني من تدفق المهاجرين اليها بسبب الانقسامات السياسية والحروب الداخلية والأزمات الاقتصادية وضعف المنظومة الأمنية التي أدت إلى حالة من الفوضى الأمنية، فإن دخول آلاف المهاجرين واللاجئين على دولة مثل ليبيا امكانياتها محدودة، سيؤدي ذلك إلى ازدياد نسبة البطالة وارتفاع نسبة الجريمة ناهيك عن المهاجرين الذين يعانون من أمراض صحية ومعدية كالإيدز والوباء الكبدي وغيرها، فيحتاج هؤلاء إلى عملية حصر وإحصائيات وميزانيات كبيرة ترهق كاهل الدولة، وأن زيادة البطالة ونقص السيولة في المجتمع الليبي، أذى إلى اتجاه الشباب الليبي إلى عمليات التهريب والاتجار بالبشر، وخاصة الأفارقة القادمون من النيجر ونيجيريا وغانا، وقاموا بتشكيل لجان وخلايا تقوم باستلام مبالغ مالية تقدر بآلاف الدولارات من المهاجرين وبيعهم إلى جهات أخـــرى ليتم نقلهم إلى مراكب الهجرة إلى إيطاليا أو سجنهم والزج

بهم في السجون أو تعذيبهم مقابل خدمات بالمجان، ومقابل كل ذلك من المعاملة السيئة سوء التغذية التي يعاني منها المهاجرين وإهمالهم وعدم الاهتمام بحالتهم الصحية، من خلال تعرضهم للأمراض المعدية والقاتلة(12)، وإجمالا يمكن القول أن محور الصراع السياسي في ليبيا هو أزمة الشرعية بين أغلب المكونات، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدّى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية والقانونية، خصوصا في ظل التنافس الحاد بين الشرق الليبي والغرب الليبي ، وبالتالي ساعد هذا التنافس على توفير المناخ الملائم لتنامي خطر الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

**ثانياً ـ أثر القبيلة في تفكيك مضلة الدولة الليبية** : التكوين القبلي يعد من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا على مر تاريخها، فقد قامت القبائل وزعماؤها بقيادة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الإيطالي ما بين عامي 1911 إلى 1943، عندما نجحت المقاومة في اجبار المستعمر الإيطالي على الخروج قامت عائلة الادريسي بتمثيل ليبيا في اجتماعات الأمم المتحدة بداية من عام 1949، وقام رؤساء القبائل بعقد عدة اجتماعات كممثلين للشعب في بنغازي للتوصل إلى دستور للبلاد يؤطر لأول ملكية دستورية، ويعد الانتماء القبلي خلال العهد الملكي لازال يشكل واقعا قويا في هذا المجتمع (13) ، واستمرت القبلية في التأثير على العملية السياسية في ليبيا مرحلة سبتمبر كانت الساحة السياسية تشكو فراغا كبيرا نتيجة غياب الدستور ودولة القانون وانعدام القدرة على تكوين الأحزاب والنقابات وهو ما جعل القبيلة هي المظلة الوطنية الرئيسية، وأحيانا الوحيدة، التي يستطيع المواطنون من خلالها ممارسة أوجه النشاط العام بصورة شبه مستقلة.

**القبلية والانتخابات بعد الثورة 17 فبراير :** شكّلت الاشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل أثناء الانتخابات عامل ضغط سياسي أثر على العملية السياسية وأجبر المشاركين فيها على احترام قواعد العمل القبلي، فيما تنعدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين النخب السياسية والحكومية في الأغلبية النامية بطرابلس والغرب الليبي، وهو ما يمثل خطورة كبيرة على الحالة الأمنية العامة في البلاد على مدى العامين اللذان تلاء الثورة، حيث كانت تحدث احتكاكات ونزاعات مسلحة كل بضعة اشهر توقف وتؤجل مسارات العمل العام، بما فيها العملية الانتخابية نفسها، وطرحت

تلك الاحتجاجات والصراعات المسلحة أجندتها المتمثلة في قضايا خطيرة وملحة على السياسيين والحكومات المتعاقبة(14) ، فالقبيلة دورها السياسي لم ينقطع منذ بداية ثورة فبراير، لكنه تنامى مع تعثر الفترة الانتقالية، وخصوصا مع تركيز معارضو " المؤتمر الوطني" على تعزيز دور القبيلة وقد شكل انعقاد مؤتمر القبائل في مدينة الزنتان 6 يوليو 2013 م ، المرحلة الأساسية لطرح القبيلة فاعلا سياسيا وبديلا عن الأحزاب السياسية، أن المجالس القبلية المتعددة تعبر عن كيانات جهوية أو جماعات سكانية يتبنى كل منها رؤية مختلفة، فهناك المجالس العليا لجماعات الأمازيغ التبو والطوارق، بالإضافة إلى مجالس القبائل والمجالس البلدية، وتمثل هذه التكوينات الاشكال التقليدية للعمل السياسي، فهي تثير الجدل على جانبين مدى توافر فرص التوافق حول الدور السياسي لثلاثة مكونات القبيلة، والأحزاب، والمؤسسات العامة، ففي الفترات الانتقالية شكل التنافر بين هذه المكونات عاملا أساسيا لظهور صراعات أدت إلى تعطيل المؤسسات المنتجة وأجهزة الدولة، وتعززت التناقضات بمضي الوقت، بسبب بروز فكرة الثأر في الخطاب السياسي، وتعميق الصراع الاجتماعي(15)

**دور المجموعات المسلحة فـــي تفكيك مظلة الدولـــــة :** يبقى ملف تفكيك المجموعات المسلحة وإعادة دمجها في قوات نظامية مع ترحيل المقاتلين غير الليبيين واحدا من أكثر الملفات المهمة نظرًا لطبيعة هذه الفصائل ومصادر تبعيتها ودعمها ولتضارب مصالحها مما ينذر بعقبات في طريق عمل اللجان الفرعية المشكلة قبل رهان التوصل إلى اتفاق سياسي.

إن انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار مظاهر التسلح في المجتمع الليبي، ونهب مخازن الأسلحة شكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار عمليات السطو والتعدي والنهب فقد قامت الجماعات والكتائب المسلحة بابتزاز وتهديد مؤسسات الدولة و- أيضا - التعدي على ممتلكات المواطنين، وتبحث على طرق لتمويل نفسها وعادة ما تكون عمليات الخطف من أجل كسب الأرباح من أنماط هذا التمويل، وفي بعض الأحيان يكون الخطف مبنيا على خلافات سياسية أو قبلية، (16) .

**دور المجموعات المسلحة في تهريب البشـــــر والوقــود:** اتسعت عمليات تهريب البشر لتشمل انخراط السكان المحليين حيث يقدم الأفراد المحليون خدمات على المستوى المحلي في كل موقع بما في ذلك الأطعمة والايواء، ناهيك عن خدمات النقل

وتنظيم الرحلات إلى أوروبا واستغلال المهاجرين للعمل من دون مقابل والمتاجرة بهم في بعض الأحيان، أن أعمال الهجرة تخلق تحديات خطيرة، في الواقع الليبي حيث إنها تشجّع المواطنين على الانخراط في الاعمال الاجرامية نظرا لعدة أسباب منها ضعف مؤسسات الدولة خاصة الأمنية ، والعوائد المادية المحصلة من الخدمات المقدمة في اطار التهريب، أما على الصعيد المجتمعي، فإن الهجرة تتسبب في جلب أمراض وأوبئة غير متعارف عليها محليا، ناهيك عن انتشار الدعارة والشعوذة وغيرها محليا من الأعمال غير الأخلاقية والتي قد تؤثر في البيئة الاجتماعية، وعلى الصعيد الإنساني فإن استغلال المهاجرين والمتاجرة بهم يشجع المهربين على بدل كل المساعي لاستمرار أعمال التهريب والاحتجاز ويؤثر في القيم النبيلة والسمحة المتجذرة والمكتسبة التي يمتاز بها المجتمع الليبي.(17)

إن الانفلات الأمني في البلاد وسيطرت مجموعات مسلحة عليها سبب أضرارًا كبيرة لعدة مدن ليبية وأدى إلى تهجير أهلها وتسبب في دمار للبنى التحتية، فضلا عن الصراعات والاقتتال بين المدن والقبائل في الغرب الليبي، فإن الانفلات الأمني أعطى فرصة للجماعات المسلحة وعصابات التهريب للعبث في البنية التحتية ، خاصة في قطاع الاتصالات والكهرباء، حيث إن الاسلاك يتم صهرها وتباع خارج البلاد بعد أن يتم السطو عليها وانتزاعها من الشبكات العاملة مما أدى إلى أضرار جسيمة في الشبكات العاملة خاصة في الجنوب الليبي (18) ، ومنـذ عام 2011، انتشرت شبكات التهريب، سواء للبشر أو الآثار أو الوقود، وأسهمت تلك الفوضى في توقف الإنتاج في أبرز الحقول والموانئ النفطية (19) ، بين فترة وأخرى ، و يتم توجيه الوقود المهرب برا إلى تونس بكميات صغيرة من الوقود، فيما يتم تهريب الوقود بكميات أكبر إلى مالطا وإيطاليا، حيث أفادت لجنة أزمة الوقود والغاز الليبية، أن عمليات تهريب الوقود من ليبيا تتسبب في خسائر فادحة في بيانٍ لها منذ مطلع مارس 2017 بأن الكميات المسحوبة من الوقود إلى محطات الوقود التي تم إيقاف تزويدها بالجنوب بلغت 21,66 مليون لتر بنزين، و5,65 ملايين لتر ديزل، تم تهريبها وبيعها في السوق السوداء، مؤكدة أن تكلفة الكميات المهربة من البنزين تساوي 16,245 مليون دينار ليبي بسعر 0,75 درهم للتر، فيما تبلغ تكلفة الديزل 5,65 ملايين لتر حوالي 5,650 مليون دينار ليبي (20) ، وكانت قد نشرت الأمم المتحدة تقريرا مفصلا حول

تهريب الوقود من ليبيا، قائلة إنها تراقب شركات مالطية ، وذكرت أسماء سفن بعينها متورطة في نقل عشرات الأطنان من الوقود المهرب من ليبيا إلى مالطا، وتضمن تقرير الأمــم المتحدة تفاصيل حول خطوط سير تلك السفن ومواعيد تحركاتها، وكشف أن السفن تبحر من مالطا جنوبا حتى تصل إلى بعد 40-60 ميلا بحريا من السواحل الليبية، حيث تقوم بإغلاق أنظمة التعقب الأوتوماتيكية، وتقوم مراكب الصيد عادة بنقل الوقود من سواحل ليبيا إلى تلك السفن(21)

إن اتخاذ قــرارات وإجراءات رادعة لمحاربة التهريب أصبح ضرورة ملحة، ووضع تصورات وحلول وخطط لمعالجة هذه القضايا كحلول بديلة لخطط الدعم والاعانات وإمكانية تعويم سعر الصرف قد تكون ضرورية مع الأخذ في الاعتبار نتائج تلك الإجراءات وانعكاسها على احتياجات المواطن على المدى القصير والمتوسط والطويل، من قبيل ضمان توفير المواد والسلع وقدرة العامة على شرائها.(22)

اجمالا صارت ظاهرة تهريب الوقود في ليبيا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية ولا يتوقع القضاء عليها بشكل نهائي في الوقت القصير ، وإنما الحد منها إلى أدنى المستويات، وهو ما يتطلب السير في اتجاهات متوازية، منها تطوير قدرات العاملين في حرس الحدود والاستعانة بقوات الشرطة في مواجهة مافيا التهريب، وإعادة النظر في المقاربات الحكومية حيال تنمية المناطق الحدودية في المناطق المهمشة على نحو ما هو قائم في جنوب تونس، وتيســير الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتجارة مع ليبيا، باعتبارها المورد الوحيد لغالبية السكان، وتخصيص جزء من العائدات التي يتم تحصيلها من معبر راس جدير الحدودي للتنمية المحلية.

## المحور الثاني ـ التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا بعد اندلاع الأزمة:

بعد 2011م واجهت ليبيا كثير من التحديات ومن أهمها وجود عشرات الآلاف من الثوار المسلحين الذين رفضوا التخلي عن أسلحتهم حتى تلبي مطالبهم المختلفة . والتوافق العام حول الخطوات الرئيسية التي يتعين اتخاذها : اجراء الانتخابات وصياغة دستور جديد، وإنشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية، وإذا واصل قادة ليبيا وأصدقاؤهم في المنطقة وخارجها مسيرتهم - على الرغم من الصعاب - فستكون لدى ليبيا فرصة جيدة للانتقال من الديكتاتورية إلى دولة ذات مقوّمات ديمقراطية، ومن أهم التحديات التي تواجه ليبيا ما يأتي:

**أولاً ـ تحدي نـزع الســلاح :** المشكلة الأخطر التي تواجه ليبيا منذ عام 2011، هي زعزعة الأمن ؛ إذ يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحدي مباشر للعملية الانتقالية في ليبيا(23) ، وبالتالي قوض الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة، وقيض الجهود الدولية التي كانت أصلا عند حدها الأدنى، وتوسعت المجموعات الاجرامية على نطاق أوسع (24) .

وأصبحت ليبيا بعد 2011م مـخزنا للسلاح، بسبب نهب مـخازن السلاح ، وأدى ذلك إلى انتشار الأسلحة على نطاق واسع ، وهدد أمن المنطقة ، وعلى رأسها دول الجوار ودول جنوب أوروبا، وانتشار السلاح أحد أهم التحديات التي تواجه المساعي الداخلية والدولية لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، بعد سنوات من الاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية، فهذه الظاهرة التي انتشرت في البلاد تحولت إلى المشكلة الأولى للمواطنين الليبيين الذين يتعايشون يوميا مع خطر الأسلحة ، ودفع ذلك وزير الخارجية الألماني (هايكو ماس)، إلى مطالبة دول أوروبا بعدم التخلي عن دورها في أزمات ليبيا لصالح مصدري الأسلحة، معتبرا أن المتطرفين في افريقيا يهددون أمن أوروبا(25)

تسببت المستجدات الكبيرة للأحداث وتنوع اللاعبين في الساحة الداخلية الليبية ، وحصول القبائل الليبية للسلاح الذي ساعد على إحياء صراعات قديمة ويشكل في الوقت ذاته أعباء أمنية كبيرة على السلطات الليبية الجديدة يصعب ادارتها وحلها، مما يتسبب في تأجيل استقرار الوضع الداخلي في البلاد(26) ، وفي ظل الفراغ الأمني قامت المجموعات المسلحة بعمليات حفظ الأمن ومراقبة الحدود وحراسة السجون والمنشآت الحيوية بالبلاد مما أضفى على وجودها شرعية(27) ، ومع بروزها في المشهد الليبي، ووقوفها خلف عدد من القرارات السياسية، وتمكنها من السيطرة على بعض الموارد الاقتصادية ، بدأت الأزمة الليبية تتفاقم فقد أسهمت في ازدياد حالة التوتر والاحتقان السياسي عبر الخلافات المستمرة، والتجاذبات حول المصالح من مختلف التوجهات، (28) ' وهو الصراع الذي يعبر عن الإشكالية الليبية السياسية والأمنية بامتياز.

**ثانياً ـ تحدي استمرار الصـــــراع :** بعد 2011م ، كان من المفترض على المجلس الانتقالي أن يطلب من المجموعات المسلحة التي حاربت النظام السابق بتسليم

أسلحتها بمجرد انتهاء حكم النظام السابق ، ولكن ما حدث هو أن كلفها بتولي مهمة أخرى وهي حفظ الأمن، كما منحت لهم رواتب شهرية على شكل منح، ولم يتخذ في ذلك أي اجراء قانوني، أو رسمي بالتعيين في كادر الحكومة، وليبيا هي البلد الوحيد الذي يتم فيه دفع مرتبات لمجموعات مسلحة خارجة عن قانون الدولة المالي والإداري(29) - فالعديد من المقاتلين مازالوا يتمسكون بأسلحتهم - (30) ، وأدى ذلك إلى ارتفاع بند المرتبات من (5) مليار دينار في عام 2010، إلى (25) مليار دينار في عام 2013.(31)

إن أهم التحديات التي تواجهها ليبيا هي عملية بناء الدولة الموحدة، نظرا لما حدث من غياب التوافق السياسي، ناهيك عن فشل السلطات الانتقالية في إدماج الثوار في مؤسسات الأمنية على أسس صحيحة

**ثالثاً ـ تحدي بناء قطـــاع الأمـــن في ليبيا :** في الواقع، وفي ظل الظروف السائدة بعد سقوط القذافي، أن أهمية إعادة بناء قطاع الأمن مهمة شاقة، وذلك بسبب انهيار البنى والمؤسسات الأمنية، كمراكز الشرطة ومؤسسة الإصلاح، وهروب عدد كبير من المساجين في فترة سقوط النظام، وفي ظل ذلك تواجه ليبيا تحدي كبير متمثل في إعادة بناء قطاع الأمن في البلاد، وقد وضعت الحكومات العديد من الخطط لإصلاح قطاع الأمن شمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدات وذلك بمساعدة عدد من الدول. ولن يكون هناك سلام وأمن بدون استثمار حقيقي في الجيل القادم من القادة، حيث يجب دعم حماسهم وطاقتهم وإبداعهم للمساعدة في إيجاد واقع يعكس أسسهم ومبادئهم (32) ، وفي ظل هذه الظروف لم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات الانتقالية المؤقتة في إنجاز أي خطوة حاسمة في بناء مؤسسات الدولة وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، حيث تحولت المؤسسات غير الرسمية إلى سلطة حقيقية في البلاد والنظام الفعلي، إذ يعتبر تحدي بناء وإصلاح المؤسسة العسكرية أهم تحدي على الاطلاق، يتمثل في السيطرة على الأمن والكتائب المسلحة، إذ فشلت الحكومات المتتالية في ليبيا في استيعاب هذه الكتائب والثوار في مؤسسات الدولة، كما فشلت في فرض إرادتها عليهم مما نتج عنه حالة من الانفلات الأمني.

عليه فإن أكبر التحديات التي تواجه عملية بناء القطاع الأمني في ليبيا تتمثل في إمكانية إدماج الجماعات المسلحة المتعددة الايديولوجيات تحت لواء سلطة واحدة، إذ

لا يمكن بناء دولة في ظل مجتمع غير متصالح تدب بين أطيافه الخلافات والنزاعات، كما أن نجاح المسار الديمقراطي في ليبيا يتوقف على نبذ الجماعات المتشددة للعنف والارهاب واللقاء السلاح، والانخراط في العمل السياسي والمساهمة والتعاون بين ليبيا ودول الجوار في تأمين الحدود وحفظ الامن.

**رابعاً ـ المصالحـــــة الوطنيـــــة** : إنّ العامل الخارجي له أثر كبير فيما تمر به ليبيا في الوقت الحالي من عدم الاستقرار وغياب الأمن، وحضور العنف بأبشع صوره، ليزيد من الانقسام الداخلي، وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف السياسية الليبية، والمصالحة الوطنية هي : " عملية التوافق الوطني التي تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية المبنية على التسامح، والعدل، وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للسلطة من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات.(33)

تتمثل المشكلة الأخطر في ليبيا استمرار انعدام الأمن، ما يعيق التقدم السياسي وغيره من أوجه التقدم، ومع غياب قوة الدولة وسيطرتها على كل مفاصل الدولة في الأمد القريب، وهنا يبدو صعباً في ظل الظروف الراهنة، ومن ثم تتمثل الطرية الأمثل لتحسين الأمن بإشراك الليبيين في حوار مصالحة وطنية، وقد تسهل هذه العملية نزع السلاح، وتكمل عملية وضع الدستور(34) ، وفي إطار التحديات المرتبطة بتحقيق المصالحة الوطنية، ومـــدى استعداد الأطراف المتنازعة للدّخول في إجراءات المصالحة، وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها، ففـــي محاولة التشبث بالسلطة، عرض القذافي ليبيا لحرب أهلية خلفت مجتمعا منقسما، وحالة من الفوضى عمت جميع أنحاء البلاد، ومن ثم فإن الوضع الأمني غير مبرر، ولا يمكن الدفاع عنه، فالمليشيات، والمجالس العسكرية هي من تحكم البلاد فعلياً(35) ، وتحضر مسألة العدالة الانتقالية في ليبيا بتأثرها بالمشهد السياسي، حيث الطرف السياسي الغالب، والمسيطر على أدوات تطبيق العدالة الانتقالية، سواء كانت أدوات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، يتخذ المسار الذي يلائمه بما يتفق مع مصالحه ورؤاه السياسية، وبما يتفق مع ما يراه مناسبا في التعامل مع خصمه المغلوب بشأن محاسبته على ما قام به من انتهاكات في مواجهته ، إلا أن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب توافر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وهما شرطان لا يتوفران بعد في ليبيا؛ إذ لا يمكن سير

عجلة العدالة الانتقالية في ظل عدم الاستقرار السياسي والفوضى الأمنية وعدم الاتفاق على شكل المنظومة الإدارية التي ستسهم في سير منظومة العدالة الانتقالية للوصول إلى أهدافها، أي أن المشكلة الأساسية في تطبيق العدالة الانتقالية تكمن في الانتقال الديمقراطي، وأن مستقبل البلاد يتأثر أكثر بما نجـــم من الانتهاكات، والتجاوزات الخطيرة لحقوق الانسان، وأن مسألة المصالحة الوطنية مُكلفة، لا سيما عندما تغطي فترة طويلة من الحرب، أو انتهاكات حقوق الإنسان، وتشمل المصالحة تعويض الضحايا وأسرهم، ونزع السلاح، وتسريح المليشيات، وإعادة توطين اللاجئين.(36)

لقد كشفت الأزمة الليبية بعد 2011م ، عن أهمية دور المصالحة الوطنية من دون تحديد لشروط المصالحة، وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، مما أدى إلى عرقلة عملية بناء الدولة الوطنية، والانتقال السلس للسلطة، وتجلّى ذلك في الانقسامات والتوافقات، إضافة إلى ضعف الوعـــي بالعدالة، وضعف ثقافة التسامح والاعتذار، مما عـزّز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش، تشـــتد تأثيراتها بدوافع سياسية(37) .

ومن هذا المنطلق أرى أن على القوى المجتمعية الليبية الـفاعلة والمؤثرة ومن أهمها وجهاء وأعيان القبائل والمناطق والحكماء، والنّخب الأكاديمية والثقافية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، مع الدعـــم الحقيقي من قبل المنظمات الدولية، أن تكثف جهودها من أجل فض الخلافات والسلم الاجتماعي واستتباب الأمن في بناء دولة القانون والمؤسسات.

## الخاتمـــــة:

بعد سقوط النظام السابق ، أصبحت التحديات السياسية والأمنية هي الشغل الشاغل داخليا، حيث عانت ليبيا في المرحلة الانتقالية، من حالة عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وأصبح الصراع دائر بين الأحزاب والتيارات السياسية، وعمت الفوضى في كلّ أركان الدولة، وأصبحت الصراعات القبلية والأيديولوجية، فضلا عن بروز الجماعات المسلحة وسيطرتها على كل مفاصل الدولة، على الرغم من إجراء أول انتخابات وسط تفاؤل الشعب الليبي، ونتيجة عدم وجود أهداف ومشروع وطني واضح ومحدد المعالم إضافة إلى الافتقار لوجود قيادات وطنية قادرة

على تغليب المصالح الوطنية على المنافع الشخصية، كل ذلك أدّى إلى حدوث انقسام، ومن ثم الاقتتال للوصول إلى السلطة، وأصبح الصراع السياسي قائما على التعديلات الدستورية،

ـ حسن التعامل مع هذه التحديات والتصدي لها سيشكّل العامل الرئيسي في تحديد مستقبل ليبيا في المرحلة المقبلة، وسيكون بمثابة صمام الأمان للنظام الجديد في مواجهة محاولات الاختراق والتغلغل من العديد من القوى الخارجية.

ـ بقدر ما تشكّل القبيلة جزءًا من حل الأزمة الليبية الراهنة، فإنها تمثل – أيضا- إحدى معضلاته الرئيسية فإذا لم تعالج أزمات مثل : المواطنة ، والهوية ، والعدالة والتهميش التنموي ، والأراضي ، والتعويض لمن تضرروا من الصراعات القبلية، من الصعب المراهنة على العامل القبلي في أي تسوية سياسية قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

## الهوامـــــــــش :


1- فرجيني كولومبيه، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد18، (يناير 2016)، ص98.
2- عبيد أحمد الرقيق، الصراع الليبي: اجندات دخيلة ودماء تسفك، ليبيا المستقبل، libya-al-mostakbel.org
3- رند عتوم، ما هو مصطلح الدولة الهشة، مقال، E3arabi، ابريل2021. https;//www.E3arabi.com
4- تقرير لجنة التحقيق المعنية بليبيا، وثائق مجلس حقوق الانسان ( الدورة 19 )، لسنة 2014، وثيقة رقم ( A/HRC/19/68 )، بتاريخ 28 يناير 2014.
5- تقرير فريق الازمات العربي، ليبيا إلى اين ؟، ( الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2017 )، ص4.
6- تقرير مجموعة الازمات الدولية رقم 115 حول الشر الأوسط بعنوان" المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، 14 ديسمبر 2011، ص3.
7- عارف بني، مفهوم الدولة الفاشلة أو الهشة، صحيفة المقر، العدد الخامس عشر، (يوليو 2018).
8- محمد الحرماوي، مسؤولية الحماية: تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، 2013/8/28 ، موقع الحوار المتمدن http;www.ahewar.org
9- - هل فشل حلف الأطلسي في مهمته في ليبيا؟ سياسة واقتصاد، تحليلات معمقة. http;//www.dw.com/ar
10. عمر كاراسبان، تأثير اللاجئين الليبيين ذوي الطبقة المتوسطة على تونس، مدونات البنك الدولي، (يناير2015). https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/libyans-in-tunisia
11. نداء السيد حسن محمد، أثر الازمة الليبية على الامن القومي المصري منذ 2011، المركز العربي للبحوث والدراسات، (يونيو 2021). http://www.acrseg.org
12. محمد أمحمد ابوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي، (2011-2017)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019، ص68.
13. محمد حسين، أهمية دور القبائل الليبية في الصراع الحالي، موقع BBCالعربية www.bbc.com
14. تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير 2011، بوابة افريقيا، (ديسمبر 2013)، على الموقع www.afrigatenews.net
15. علي بن سعد، ليبيا ما بعد القذافي وظائف تضخيم دور القبيلة، جامعة باريس، (8اغسطس 2012)، مجلة العربي، العدد الرابع والعشرون.
16. ليبيا احداث عام 2016 ، على موقع هيومن رايتس ووتش – www.hrw.org
17. دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والافاق، على الموقع https://file:///D:/challenges-prospects-libyan-economy-arabic
18. محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، على الموقع https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm
19. مافيا جديدة لتهريب الوقود بين ليبيا وأوروبا –من يديرها؟، 23اكتوبر 2017 على موقع العربية نتwww.alarabia.net
20. محمد بصيلة، تهريب الوقود من ليبيا ... تجارة رائجة وأزمة إنسانية، العين الإخبارية، 2017/3/28 al-ain.com

21. المرجع السابق
22. دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والافاق ، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، موع الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA
23. بول سالم، امانداكادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 14/ يونيو/ 2012 على الموقع Carnegie-mec.org
24. تحديات ليبيا الأمنية ما بعد القذافي، 25 ديسمبر 2011، على الموقع www.cisisgoup.org
25. - عبدالباسط غبارة، انتشار السلاح أزمة ليبيا الكبرى، بوابة افريقيا الكبرى، 2020 على الموقع https:www.afrigatenenews.net/
26. أ.د. فرحاتي عمر، أ. سليماني مباركة، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/3/1/10197
27. أحمد سليمان، لماذا لم تزدهر الميليشيات في ليبيا؟، BBC NEWS www.bbc.com
28. امانداكادليك، نزع سلاح الميليشيات الليبية، رفض ثوار ليبيا تسليم أسلحتهم يزيد من تأزم الأوضاع في ظل التحدي الهائل الذي تواجهه البلاد، صدى تحليلات عن الشرق الأوسط، 16 فبراير 2012، على الرابط:https://carnegieendowment.org
29. مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لاشي تغير سوى الوجوه والاسماء فقط، ط1، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص61.
30. هشام الشلوي، المشهد السياسي الأمني والدوائر المفخخة، سلسلة تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 15ابريل 2014)، ص6.
31. مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لاشي تغير سوى الوجوه والاسماء فقط، مرجع سبق ذكره، ص68.
32. المؤتمر المتوسطي لمنظمة الامن والتعاون في أوروبا حول الشباب في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط: مواجهة التحديات الأمنية وتعزيز الفرص، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبياUNSMIL ، فيينا 6 أكتوبر 2016، مركز هوفبورغ للمؤتمرات smil.unmissions.org
33. - بلعيد خليفة محمد اللافي، رؤية استشرافية لمستقبل الدولة الليبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، العدد1، 21، ص4.
34. كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عِبر وتداعيات للمستقبل، مؤسسة سميث ريتشاردسون، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي(RAND)، واشنطن 20014، ص13.
35. سامي ابوعجيلة عيسى، محمود نصر محمد زريق، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، كلية الاقتصاد-العجيلات – ليبيا، العدد6، 201، ص9.
36. المرجع السابق، ص11
37. يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت: مرك دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص58